محليات

تحميل الشركة المنفذة كل النفقات والمسؤولية لحين إنجاز الاستلام النهائي

السويداء –عبير صيموعة

ارتفاع الأسعار الكبير للمواد الأولية نتيجة الظروف الراهنة وعدم تمكن الجهات المتعهدة والمنفذة لمحطات المعالجة من متابعة العمل دون تعديل العقود وإعادة التوازن السعري لتلك المشاريع أسوة بما تم منحه لمشاريع القطاع العام أدى إلى توقف العمل في ثلاث محطات لمعالجة الصرف الصحي في محافظة السويداء (في سالة وملح وشهبا) بكلفة تتجاوز ١,١ مليار ليرة وفقاً للأسعار الحالية وذلك على الرغم من الحاجة الماسة لها لرفع الضرر الذي يسببه الصرف الصحي على مصادر المياه الجوفية والوديان الموسمية والمسيلات المائية والسدود والأراضي الزراعية الغطاء النباتي والبيئة والإنسان معاً.

ويشير مدير عام شركة الصرف الصحي في السويداء سهيل المسبر إلى أن محطات معالجة الصرف الصحي المتوقفة والمتعثرة تشمل محطة معالجة سالة التي بلغت نسبة التنفيذ فيها ٨٥ بالمئة وبغزارة ٢٥٠/ م٣ يومياً وتخدم نحو ٣ آلاف نسمة تعرضت لاعتداءات إرهابية وسرقة بعض التجهيزات الموجودة بها خلال السنوات الماضية ومحطة معالجة نمرة شهبا بغزارة ٦٨٨ م٣ يومياً وتخدم نحو٦ آلاف و٦٠٠ نسمة وهي خارج الخدمة حالياً وغير جاهزة للاستلام النهائي نظرا لعدم ايفاء الجهة المتعهدة بالتزاماتها العقدية بتجهيز المحطة إضافة إلى محطة معالجة ملح التي بلغت نسبة التنفيذ فيها ٢٢ بالمئة وهي بغزارة ٧٧٥ م٣ يومياً وتخدم ٩ آلاف و٨٦٣ نسمة.

وبيّن المسبر أنه تم عقد عدة اجتماعات في المحافظة مع الجهات المتعهدة والمنفذة لتلك المحطات والتي طالبت بإعادة التوازن السعري حيث جرى توجيه كتاب من قبل المحافظة إلى وزارة الإدارة المحلية والبيئة نهاية العام الماضي لطلب إعادة التوازن السعري لمحطتي المعالجة في سالة وملح نظراً لأهمية استكمالهما.

بدورها عضو المكتب التنفيذي المختص في المحافظة سهى الجرماني أشارت الى أنه جرى مؤخراً تشكيل لجنة في المحافظة لدراسة إعادة التوازن السعري لهاتين المحطتين اللتين كان من المفترض أن توضعا في الخدمة نهاية عام ٢٠١١ إضافة إلى العمل على اتخاذ الإجراءات القانونية بحق الشركة المنفذة لمحطة نمرة شهبا بعد انقضاء المهلة الممنوحة لها لتجهيز المحطة وتحميلها كل النفقات والمسؤولية القانونية حتى إنجاز الاستلام النهائي.

تفاقم مشكلة القمامة في جرمانا بسبب مخلفات ٢٨٠٠ منشأة صناعية وحرفية

شعبان: العمل على إلزام المنشآت بترحيل مخلفاتها وإلا فسيتم إغلاقها

محمد راكان مصطفى

ليست إحدى صور الإعلام اللبناني عن تراكم القمامة، هذه أحياء مدينة جرمانا في ريف دمشق، الملف المستعصي الحل على بلديته والذي وكما يبدو استعصى حله على محافظة ريف دمشق.

عشرون يوماً مرت على تخصيص وزارة الإدارة المحلية والبيئة دعماً مادياً لمدينة جرمانا بقيمة ٢٥٠ مليون ليرة، منها ١٦٤ مليون ليرة لقطاع النظافة، ورغم ذلك ما زالت المشكلة تتفاقم وشوارع المدينة تحولت إلى مرتع للقوارض والحشرات، ناهيك عن انبعاث الروائح الكريهة وزاد في الأمر سوءاً ارتفاع درجات الحرارة ما حرمهم حتى من فتح نوافذ منازلهم.

مواطنون أكدوا لـ«الوطن» أنهم باتوا يخشون السير ليلاً في بعض أحياء المدينة خشية من الكلاب والجرذان في تجمعات القمامة التي باتت تسبح في شوارع المدينة.

عضو المكتب التنفيذي في محافظة ريف دمشق منير شعبان أكد في حديثه لـ«الوطن» الشكوى، مشيراً إلى التوجيه الدائم للمحافظ بحل مشكلة تراكم القمامة في جرمانا.

وأكد شعبان قيام مديرية الخدمات بالمحافظة بمؤازرة بلدية جرمانا ودعمها خلال أيام العيد وحتى اليوم بـ٣ قلابات وتركس، إضافة إلى الاستعانة بـ٤ ضواغط من البلديات المجاورة، إلا أنه وعلى الرغم من ذلك لم تحل المشكلة.

وأعاد شعبان السبب وراء تفاقم الظاهرة وصعوبة حل المشكلة وجود ٢٨٠٠ منشأة صناعية وحرفية صغيرة ومتوسطة نقلت نشاطاتها خلال الأزمة إلى مدينة جرمانا تقوم برمي مخلفاتها في أحياء المدينة.

وبيّن شعبان أن ترحيل القمامة من القطاعات السكنية أقل صعوبة وبإمكان تخديمها، لافتاً إلى ضرورة حل مشكلة المنشآت بالتعاون مع غرفة صناعة دمشق وريفها وإلزام هذه الورشات بترحيل مخلفاتها وإلا سيتم إغلاقها.

وأكد شعبان الانتهاء من إجراءات التعاقد مع متعهدين لقطاعين يعادلان نحو ٧٠ بالمئة من مساحة جرمانا، القطاع الأول بقيمة ٩٠ مليون ليرة والقطاع الثاني بقيمة ٧٧ مليون ليرة، خلال أيام.

وكانت محافظة ريف دمشق تبنت ملف النظافة في جرمانا بعد أن عجزت البلدية بكادرها والقائمين عليها عن إدارته رغم تقديم المحافظة للدعم والتسهيلات والآليات اللازمة.

السويدان لـ«الوطن»: خطة إسعافية بمئة مليون ليرة.. ونقص في الكوادر

٥٠ صالة لـ«السورية للتجارة» خارج الخدمة في درعا من أصل ٦٤

علي محمود سليمان

كشف مدير فرع درعا في المؤسسة السورية للتجارة فريد السويدان بأن عدد الصالات الخارجة عن الخدمة في محافظة درعا يبلغ ٥٠ صالة من أصل ٦٤ صالة تابعة للمؤسسة في المحافظة.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح السويدان أن الصالات التي استمرت في عملها خلال فترة الأزمة عددها ١٤ صالة من بينها ٣ مستودعات رئيسية موجودة في إزرع والصنمين ودرعا المدينة وهي توزع على باقي الصالات الـ١١ الموجودة ضمن المحافظة وريفها، والتي لم تغلق طيلة فترة الأزمة.

ولفت إلى أن الصالات التي خرجت عن الخدمة كانت ضمن المناطق الخارجة عن السيطرة حيث إن ٧٠٪ من محافظة درعا خارج السيطرة، وبعد تحرير الجيش العربي السوري لكافة المناطق في محافظة درعا فقد عادت جميع هذه الصالات إلى المؤسسة وتم التواصل مع قيادة شرطة المحافظة ومديرية الخدمات الفنية في المحافظة وتم تشكيل لجان للكشف على واقع الأضرار وتقديرها بشكل مباشر، وتوجهت اللجان إلى كافة المناطق من إبطع وداعل ونوى وغيرها.

وبين أن نسبة الأضرار في الصالات والمجمعات التابعة للمؤسسة السورية للتجارة تتراوح ما بين ١٠٪ و١٠٠٪ وذلك نتيجة قيام المجموعات الإرهابية المسلحة بالتعدي على هذه الصالات وحرقها ونهبها وتدمير البعض منها تدميراً كلياً، كما حدث في وحدة الخزن والتبريد بدرعا المدينة والتي دمرت بشكل كامل وتقدر تكلفة تأهيلها بحوالي ١,٥ مليار ليرة سورية لوحدها، موضحاً بأنه لم يتم الانتهاء من وضع كافة تقارير الكشف الحسي وتقدير الأضرار نتيجة حجمها الكبير والتي تحتاج لفترة زمنية حتى يتم إحصاؤها، مضيفاً إن العديد من الصالات وجدت منهوبة بالكاملة من البنى التحتية كخطوط الكهرباء والمياه وغيرها والتي قامت المجموعات المسلحة الإرهابية بسرقتها قبل الخروج منها.

ولكن وبحسب مدير فرع درعا فقد تم طلب مبلغ ١٠٠ مليون ليرة سورية عن طريق المحافظة إلى مجلس الوزراء، ليتم العمل به ضمن الخطة الإسعافية لإعادة التأهيل، حيث إنه من بين الـ٥٠ صالة الخارجة عن الخدمة يوجد ٢٠ صالة تعود ملكيتها للمؤسسة السورية للتجارة فيما الـ٣٠ صالة الأخرى كانت مستأجرة، ولذلك ستبدأ الخطة الإسعافية بترميم وتأهيل الصالات المملوكة للمؤسسة بحيث تتم صيانة الأقل ضرراً لإعادتها إلى الخدمة بأسرع وقت وبشكل تدريجي للوصول إلى صيانة وتأهيل كافة الصالات.

ولفت السويدان إلى أن المشكلة الأخرى التي تعاني منها صالات السورية للتجارة في درعا هو نقص الكوادر البشرية حيث إن قسماً كبيراً من العمال تسرب وخرج من المحافظة نتيجة ظروف الأزمة وخروج العديد من المناطق عن السيطرة، ويتم العمل حالياً على التركيز لتشغيل المراكز التي يمكن تأمين الكوادر البشرية لها، منوهاً إلى أن الصالات العاملة حالياً قادرة على تغطية قسم كبير من حاجات مدينة درعا من المواد الغذائية وغيرها، إضافة إلى تسيير سيارات جوالة محملة بالمواد الغذائية وأسطوانات الغاز في كافة القرى والمناطق التي لا توجد فيها صالات للمؤسسة أو صالاتها خارج الخدمة.

وأشار السويدان إلى أن التحضيرات جارية حالياً لافتتاح معرض القرطاسية واللوازم المدرسية مع نهاية الشهر الحالي لتأمين كافة احتياجات المواطنين من اللوازم المدرسية وسواها.

خطة القنيطرة لإغلاق مراكز الإيواء وإعادة ٤٥٥ عائلة إلى منازلها

القنيطرة - الوطن

كشف عضو المكتب التنفيذي لقطاع الشؤون الاجتماعية زايد الطحان في محافظة القنيطرة، عن خطة لإعادة جميع العوائل المهجرة إلى قراهم ومنازلهم في القطاعين الجنوبي والأوسط، إذ تشكل عائلات تلك المناطق أغلبية المهجرين ونحو ٤٥٥ عائلة في عشرة مراكز إيواء مؤقتة، لافتاً إلى أن منازل المهجرين في المناطق المحررة لم يلحقها أضرار كبيرة وذلك من أجل إخلاء المدارس التي كانت مراكز إيواء نظراً لحاجة مديرية التربية إليها لإجراء صيانة لها واستثمارها بهدف التخلص من الدوام النصفي.

وأكد عضو المكتب التنفيذي الالتزام بتوجيهات رئيس الحكومة خلال زيارته الأخيرة إلى محافظة القنيطرة بضرورة عودة العوائل المهجرة إلى قراها ومنازلها وإغلاق مراكز الإيواء المؤقتة، حيث قامت المحافظة بتأمين جميع مستلزمات المعيشة من مياه وخبز ومواد تموينية وغاز منزلي ومحروقات وذلك بهدف مساعدتهم على الاستقرار في مناطقهم، مشيراً إلى أنه سيتم تجميع العائلات المهجرة والمقيمة في مراكز إيواء على أرض المحافظة والتي لم يسمح لها حتى تاريخه بالعودة إلى منازلهم (الحجر الأسود ومخيم اليرموك والقدم والتضامن....) في مركزين أو ثلاثة مراكز وحسب العدد وذلك لسهولة تخديمهم ومتابعة أوضاعهم الإنسانية والصحية والاقتصادية.

وحول مركز الخياط الواقع في تجمع جديدة عرطوز الفضل أوضح الطحان أن النسبة الكبيرة من المقيمين فيه هم من أبناء نبع الصخر ١٣٦ عائلة ومن مسحرة ١٠٣ عوائل مؤكداً على إخلاء المركز من أبناء القرى التي لم يلحقها أي ضرر في حين سيتم الإبقاء على مهجري مسحرة نظراً لتعرض القرية لدمار كبير، مبيناً أن المساكن ومنازل المواطنين التي تعرضت لأضرار كبيرة سيتم إبقاؤهم في مراكز الإيواء شريطة إحضار كتاب من الوحدة الإدارية المعنية يشير صراحة إلى عدم إمكانية السكن بالمنزل وذلك بعد إجراء الكشف الحسي من قبل البلدية.

مشيراً إلى أن الكثير من العائلات ترفض العودة إلى منازلها وتريد الإقامة في مراكز الإيواء وذلك لأسباب تبدو مقنعة من قبل البعض في حين غير منطقية للبعض الآخر ومنها عدم توفر وسائل النقل من المناطق المحررة إلى مركز المحافظة وتكبدهم مبالغ مالية كبيرة للتنقل من وإلى الوظائف الحكومية حيث إنه وحتى تاريخه لم يتم تحديد وسائط لنقل العاملين من قبل الجهات العامة، إضافة إلى عدم قدرة المحافظة على فرز آليات لديها لنقل المواطنين، والوعود الأخيرة كانت من قبل وزير الإدارة المحلية بفرز عشرة باصات للعمل على الخطوط الداخلية بالقنيطرة وذلك حين استلام الوزارة لتلك الباصات، أما البعض من المهجرين المقيمين بمراكز الإيواء والرافضين للعودة إلى منازلهم وأغلبيتهم في مركز الخياط بتجمع الفضل بريف دمشق فيرون أن كل شيء مؤمن لهم والأهم من ذلك قرب المسافة إلى دمشق وتوفر كامل الخدمات، إضافة إلى اعتيادهم على الإقامة بمساكن تم تزويدها بجميع الخدمات مجاناً وأمام ذلك قاموا بترحيل نصف الأثاث إلى منازلهم وأبقوا النصف الآخر ظناً أن ذلك يساعدهم على البقاء بالمركز!

وبلغة الأرقام لدى المحافظة حالياً عشرة مراكز إيواء يقيم فيها نحو٤٥٥ عائلة يشكل أبناء نبع الصخر في القطاع الجنوبي الثقل الأكبر وعددهم نحو١٤٧ عائلة وبعدهم مهجرو مسحرة ١٠٥ عائلات ومن ثم مهجرو الحجر الأسود ١٠٤ عوائل ومن ثم السيدة زينب ٢٠ عائلة وجباتا الخشب ١٢ عائلة ومن مخيم اليرموك ٥ عوائل وهناك مهجرون من داريا ودرعا وخان الشيح والرقة وحلب ودير الزور وحمص.

الجدير ذكره أخيراً أن محافظة القنيطرة كلفت مديرية الشؤون الاجتماعية بإبلاغ العائلات المقيمة في مراكز الإيواء بضرورة الإخلاء فوراً والعودة إلى منازلهم في المناطق المحررة اعتباراً من اليوم (الأحد).

بسبب تلاعب وتزوير نتائج امتحانية

إحالة أساتذة في جامعة البعث إلى مجالس تأديب وتوقيفهم عن التدريس لـ٣ أشهر

إبراهيم لـ«الوطن»: لا أحد فوق القانون والأستاذ المخالف سيحاسب

فادي بك الشريف

في تطور جديد في مسار جامعة البعث على صعيد محاسبة المقصرين بحق الطلاب كشف رئيس الجامعة الدكتور بسام إبراهيم عن صدور قرار بإيقاف ثلاثة أساتذة عن التدريس مدة ثلاثة أشهر في كليات الحقوق والآداب والعلوم الإنسانية والبيتروكيميا وإحالتهم إلى مجالس تأديب.

وبين رئيس الجامعة أن السبب يعود لوجود مخالفات امتحانية وأخطاء وتلاعب في عدد من المقررات الامتحانية، كاشفاً عن تشكيل لجنة سرية تضم نواب رئيس الجامعة لمتابعة واقع الامتحانات في كلية الحقوق بالجامعة بعد ورود عدة شكاوى.

ولفت إبراهيم إلى النظر في عدد من الأوراق الامتحانية بأحد المقررات بشكل عشوائي، ما أسفر عن وجود خلل ومخالفة امتحانية، ليصار إلى تشكيل لجنة لإعادة تصحيح المقرر، وتم ضبط نقص في الدرجات بمعدل ٢٣ علامة تقريبا لكل طالب، مع وجود زيادة في نتائج بعض الطلاب، مضيفاً: إنه تم تثبيت النتائج الصحيحة للطلاب وإزالة الظلم عن الطلاب.

وبين رئيس الجامعة أنه تم ضبط عملية تزوير في كلية البيتروكيميا بأكثر من دفتر امتحاني، مع زيادة في علامات بعض الطلاب وذلك بعد كشف الأمر من لجنة الرصد، إضافة إلى حدوث عملية تزوير أيضاً في احد مقررات كلية الآداب والعلوم الإنسانية ورفع درجة امتحانية من ١٠ إلى ٥٠ درجة.

وأوضح إبراهيم أن القرار والعقوبة بشأن الأساتذة وأي تداعيات حول الموضوع يحدده مجلس التأديب الذي يرأسه قاضيان يسميهما وزير العدل إضافة إلى نائب رئيس الجامعة للبحث ونقيب المعلمين في الجامعة، وأحد الأساتذة يمثل مجلس جامعة البعث، منوها باجتماع المجلس في جامعة البعث لمناقشة الموضوع، علما أن الملف تم تحويله من الشؤون القانونية إلى المجلس التأديبي ليتم تحديد الموعد.

وبين أنه تم مؤخراً إحالة أستاذين جامعيين في كلية الهندسة الميكانيكية والكهرباء بسبب اشتباه في تسرب أسئلة، موضحا أنه تم إيقافهما عن التدريس لمدة ٣ أشهر، ذاكراً أنه لا أحد فوق القانون وأي مقصر سيحاسب، كما أن أي طالب مخالف يحال إلى لجنة الانضباط.

هذا وقررت جامعة البعث وضع حد للاستهتار الممارس بحق طلاب الكليات على صعيد نسب النجاح المتدنية والتلاعب في نتائج عدد من المقررات الامتحانية الذي انعكس سلباً على شريحة من الطلاب ممن وقعوا ضحية عدد من الأساتذة ممن ضربوا عرض الحائط بأي قرارات صادرة من مجلس جامعة البعث خلال الفترة السابقة، ليتم اليوم وضع النقاط على الحروف في قضية مهمة.

> خطة لأتمتة ٦ مقررات امتحانية في كلية الحقوق.. ونسب النجاح المتدنية طور المتابعة

وأشار رئيس الجامعة إلى أنه تتم متابعة نسب النجاح المتدنية في العديد من المقررات الامتحانية وبكلية الحقوق على وجه التحديد والتي تمت متابعتها بشكل مكثف بتوجيهات للعمداء.

مضيفاً: تم التوجيه بتغيير نمط الأسئلة وطبيعتها لعدد من المواد الامتحانية المؤتمتة وضبط موضوع النسب المتدنية في كليات الجامعة.

كما كشف رئيس جامعة البعث عن وضع خطة وتوجه لتحويل ٦ مقررات امتحانية العام الدراسي القادم إلى مقررات مؤتمتة وخاصة أن نسبة كبيرة من المواد تقليدية، موضحاً أنه صدر توجيه إلى عمادات الكليات.

وقال إبراهيم: في هندسة الزراعة انخفض عدد المقررات من دون الـ٢٠ بالمئة من ٢٠ مقرراً في الفصل الأول إلى مقررين امتحانيين فقط، مضيفا: في الحقوق لم تنته نتائجها ولكن هناك انخفاضاً أيضاً، كما يوجد مقرر أو مقرران في الهندسة المدنية نسبة النجاح فيهما أقل من ٢٠ بالمئة، وفقط ٤ مقررات من أصل ٤٢٠ مقرراً في هندسة الميكانيك والكهرباء نسبة النجاح فيها أقل من ٢٠ بالمئة.

وبين إبراهيم أنه تم توجيه جميع عمداء الكليات بموافاة رئاسة الجامعة بتقرير مفصل عن واقع مختلف المقررات، وأسباب تدني الدرجات الامتحانية ليصار إلى معالجتها.

وكانت «الوطن» فتحت مؤخرا ملف نسب النجاح المتدنية مع استمرار مسلسل التدني الهزيل في أقوى حلقاته لامتحانات الفصل الدراسي الأول في الوقت الذي يصر فيه عدد من الأساتذة على مخالفة توجيهات الوزارة ورئاسة الجامعة ليبقى الطالب هو الحلقة الأضعف في هذا المسلسل وسط غياب المعالجة الفعلية والحلول الناجعة، مع تقاذف المسؤوليات بين الطالب وأستاذ المقرر حول مضمون العلامة الحاصل عليها الطالب، ما اقتضى متابعة الموضوع خلال امتحانات الفصل الثاني.